آسـ ـيان + ثلاثة

درس مستفاد في التعاون الإقليمي

أ.د صالح بن محمد الخثلان

تنشأ المنظمات الإقليمية استجابة لاحتياجات وظروف دولها الأعضاء وقناعتها بأهمية تكامل الجهود لتحقيق الأهداف المشتركة. ولذلك نجد أن هذه المنظمات تشترك في متشابهات من حيث المبادئ والأهداف وربما الهياكل، إلا أنها تتميز عن بعضها البعض بسبب اختلاف البيئة التي تعمل فيها وكذلك مسيرة تطورها وهنا تصبح بعض التجارب دروساً قابلة للاستفادة وربما الاستنساخ بعد تأكد فائدتها.

وبمناسبة انعقاد **قمة مجلس التعاون ورابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)** نهاية هذا الأسبوع رأينا الكتابة عن إحدى آليات عمل آسيان في مجالها الإقليمي والتي يمكن للأمانة العامة لمجلس التعاون التأمل فيها والنظر في إمكانية الاستفادة منها. وتتمثل هذه الالية فيما يعرف **ب آسيان+ ثلاثة Asean Plus Three وتختصر ب APT.** هذه آلية للتعاون الإقليمي أسستها آسيا قبل ستة وعشرين عام في أعقاب الأزمة المالية التي ضربت الاقتصاديات الاسيوية والتي أكدت ضرورة ترتيب علاقات دول الرابطة مع جيرانها الشماليين: **الصين واليابان وكوريا الجنوبية**. كانت بداية الآلية في قمة غير رسمية جمعت زعماء دول الرابطة مع زعماء هذه الدول الثلاثة في 1997 على هامش قمة الرابطة في ماليزيا. سبق هذه القمة الجماعية قمم أحادية مع كل دولة من الدول الثلاث في شكل آسيان+ واحد وفي عام 1999 وخلال قمة ثانية صدر بيان مشترك أسس إطار للتعاون الدائم بين الرابطة وهذه الدول الثلاث. البيان المشترك حدد ثلاث مجالات للتعاون:1. التعاون الاقتصادي 2. التعاون الاجتماعي 3. التعاون السياسي والأمني. أولويات التعاون في المجالين الاقتصادي والاجتماعي تشمل: - تسريع التجارة والاستثمارات ونقل التقنية والتعاون الصناعي والزراعي وتشجيع السياحة وتنسيق السياسات المالية وحوكمة الشركات وتعزيز النظم المصرفية والمالية، وتخفيف الفوارق الاقتصادية والتنمية البشرية وتعزيز التفاهم الثقافي ونشر ثقافة السلام. وحيث أن المجال السياسي والأمني يعد الأصعب في التعاون الإقليمي كونه يمس بقضايا سيادية فقد كان البيان واضحاً لغته حيث حصر التعاون على **الحوار والتنسيق والتعاون لزيادة التفاهم والثقة المتبادلة** من أجل تحقيق سلام واستقرار دائمين في شرق آسيا، إضافة إلى تكثيف التنسيق والتعاون في مختلف المحافل الدولية والإقليمية. لابد أن نلحظ هنا أن الدول اكتفت بالحوار لزيادة التفاهم وتعزيز الثقة وهذه مسألة في غاية الأهمية. هذا البيان يُظهر أن دول رابطة **آسيان** والصين واليابان وكوريا ومن أجل ضمان نجاح هذه الآلية ركزت على ما يعرف بقضايا السياسة الدنياlow politics التي لا تثير الإشكالات أو الحساسيات مقارنة بالقضايا العليا high politics التي تتعلق بمسائل امنية وعسكرية ذات صلة مباشرة بسيادة الدولة وبقائها والتي عادة ما تكون مصدراً للخلافات وتثير الشكوك وتعيق التعاون. كما نضيف سبباً آخرا لتركيز الرابطة في تعاونها مع الدول الثلاث على القضايا غير السيادية ويتمثل في عدم إثارة قلق الولايات المتحدة تجاه التعاون في شؤون أمنية وعسكرية بين دول شرق آسيا قد تنظر إليه كتقييد لنفوذها وتهديد لمصالحها ولتأكيد الحرص على نجاح آلية **آسيان+ ثلاثة** والتي تمثل خطوة يمكن أن تسهم في تعزيز الأمن والاستقرار والازدهار في شرق آسيا وكذلك خلق جماعة شرق اسيوية East Asian Community على غرار المجموعة الاوربية فقد وضعت الدول الثلاثة عشر خطة عمل لتعميق التعاون من خلال 65 آلية عمل في شكل اجتماعات وزارية دورية ولجان ومنتديات وفرق عمل تغطي عدداً كبيراً جداً من المجالات من ابرزها التجارة والاستثمارات ومكافحة الجريمة العابرة للحدود والمخاطر الأمنية غير التقليدية والتعدين والزراعة والتنمية الريفية والشباب والمرأة والعمل والثقافة والاعلام والتعليم والصحة وإدارة الكوارث ومكافحة الفقر.. وهنا نلاحظ مرة أخرى التركيز على القضايا غير السيادية وهو ما يضمن استمرار التعاون دون قلق أي عضو مشارك في هذه الالية من أي تبعات سلبية، وفي هذا درس في غاية الأهمية للتأسيس لتعاون إقليمي مستدام. وبالإضافة إلى مأسسة التعاون بين الرابطة والدول الثلاث من خلال هذه الآليات فقد أُنشئت وحدة في الأمانة العامة للرابطة لمتابعة شؤون **آسيان+ ثلاثة**. خطة العمل الراهنة **لآسيان+ ثلاثة** التي تستمر حتى 2027 جاءت شاملة لعدد كبير جداً من مجالات التعاون بين الرابطة والدول الثلاثة وأكدت على مركزية آسيان في أي ترتيبات إقليمية واعتبارها قوة دافعة نحو بناء جماعة اسيوية شاملة. بيان القمة السادسة والعشرين لدول **آسيان+ ثلاثة** والتي عقدت في إندونيسيا في سبتمبر 2023 الذي تحدث عما تحقق من تعاون في أكثر من ثلاثين مجالاً يؤكد من جديد فاعلية هذه الآلية بعد ما يقرب الثلاثة عقود على تأسيسها فقد أصبحت آلية دائمة للتنسيق المشترك بين أعضائها ونجحت في تعزيز التعاون الإقليمي في شرق آسيا. ولعل أهم مؤشر على نجاح هذه الآلية هو جمعها خلال هذه السنوات بين اليابان وكوريا من جهة والصين من جهة أخرى رغم التباين الكبير في رؤاها الاستراتيجية تجاه الإقليم.

وفي وضع ربما يكون شبيه برابطة آسيان وجيرانها الثلاثة يحيط بدول مجلس التعاون ثلاثة جيران يتداخلون معها سياسياً وأمنياً واقتصادياً واجتماعياً ونقصد اليمن والعراق

وإيران. بل إن فكرة تأسيس المجلس في أصلها لم تكن بمعزل عن اشكالية العلاقة مع هذه الدول الثلاث وبالبيئة الأمنية الإقليمية إجمالاً. وتدرك دول المجلس هذا التداخل والتأثير لذلك فإن إدارة العلاقات معها تمثل هاجساً مستمراً. ففي حال اليمن على سبيل المثال اتخذت دول المجلس جملة من الخطوات يظهر منها توجه نحو جعله جزء من المنظومة الخليجية من خلال انضمامه إلى **عشر** من المنظمات المتخصصة العاملة في إطار المجلس التعاون. إلا أن ما يعيشه اليمن منذ 2011 من صراع وعدم استقرار يمثل عائقاً كبيراً أمام هذه المسيرة. العراق ورغم أنه شكل يوماً ما أخطر تهديد لدول المجلس بغزو قواته لدولة الكويت لا يزال يحظى باهتمام دول المجلس على المستوى الثنائي والجماعي وقبل أشهر أعلن الأمين العام للمجلس عن توجه لعقد المنتدى الاقتصادي الخليجي – العراقي. لكن تبقى هناك إشكالات تتعلق بتاريخ العلاقات والخلافات الحدودية والوضع السياسي الداخلي في العراق تحد من أي حدوث تقدم حقيقي، مع استبعاد الانتقال شكل من اشكال التكامل بين العراق ودول المجلس في السنوات القادمة. وتبقى إيران الحالة الأصعب مع الجيران حيث يغلب الصراع على علاقاتها بدول المجلس، وإن كان بدرجات متفاوتة. إن إشكالية علاقات دول المجلس بجيرانه المباشرين شجعت الكثير على طرح المبادرات لإنشاء هياكل امنية إقليمية لم يحظى أياً منها باهتمام هذه الدول، وهو ما يظهر في تجاهلها رغم تبني بعضها من دول، واجتهادها في ترويجها من خلال عقد المؤتمرات الدورية حولها مثل **المبادرة الروسية**. وهنا نجد في آلية **آسيان+3** لترتيب علاقة دول رابطة آسيان مع جيرانها المهمين تمثل نموذجاً يستحق النظر وربما التفكير في آلية مشابه في شكل يطلق عليه **التعاون+3 أو 3+6 يكون** إطاراً للتعاون بين دول المجلس الست وجيرانهم الثلاثة: اليمن والعراق وإيران. ميزة هذه الالية وكما ظهر في السطور أعلاه أنها تعتمد في جوهرها على في التعاون والتنسيق المجالات السهلة -إذا صح القول. لنتصور حدوث ما يلي: خلال قمة قادة مجلس التعاون القادمة التي ستعقد في الدوحة في شهر ديسمبر 2023 توجه الدعوة لرؤساء اليمن والعراق وإيران لعقد قمة غير مشتركة مع دول المجلس على هامش القمة الخليجية لمناقشة التعاون الإقليمي، ويصدر بيان يؤسس لآلية 3+6 يركز فيه على التعاون بين الدول التسع في مجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياحية والثقافية والرياضية وفي الإعلام والزراعة والبيئة والتقنية والصحة والتعليم، مع **الاكتفاء بتأكيد مبادئ عامة** في التعاون السياسي والأمني بهدف تجنب أي قضايا قد تتسبب في تعثر الآلية. ولنتصور أيضاً استمرار عقد هذه **القمة التساعية** على هامش القمة الخليجية ووضع خطة عمل مشتركة في المجالات **غير** السياسية والأمنية، والاستمرار على هذا الحال حتى تتعزز الثقة المتبادلة بما يسمح بالتحول تدريجاً للقضايا الخلافية. قد يرى البعض أن الفائدة المتحققة من **آلية التعاون+3 أو 3+6 ستكون محدودة كونها** لا تسهم في التطرق للقضايا الجوهرية والخلافات الحقيقية بين هذه الدول. إن تجنب هذه القضايا مقصود في ذاته كونها ستكون سبباً مؤكداً في افساد فكرة التعاون والقضاء عليها في مهدها. إن ما سيتحقق من تنسيق وتعاون في المجالات **غير** الجوهرية قد يهيئ الأرضية المناسبة للانتقال لمستويات أعلى بما يسهم في تعزيز الأمن والاستقرار وتجاوز الخلافات. فالانتقال من الحالة الراهنة التي يسود فيها الخلاف وتتسم بدرجة كبيرة من عدم الثقة إلى حالة من التعاون المستدام لا يحدث مباشرة بل يتطلب المرور بمحطات آمنة والبناء على تراكم النجاحات مهما كانت صغيرة مع توافر شرط ضروري يتمثل في **مؤسسة** التعاون **التساعي** من خلال ترتيبات دائمة (لجان ومنتديات وفرق عمل مشتركة.

مستشار اول بمركز الخليج للأبحاث

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

www.grc.net